## دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL

## $^{1}$ اطهراوي فريد $^{1}$

### ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية، قمنا بدراسة اقتصادية -قياسية بواسطة تقدير نموذج اقتصادي قياسي يتضمن اربع متغيرات، ثلاث متغيرات مستقلة :سعر الصرف، معدل الاحتياطي القانوني، معدل اعادة الخصم ومتغير تابع وهو معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة الزمنية (1990-2014)، حيث تم القيام باختبارات السكون بواسطة اختبار ديكي فولر المطور، والتي بينت نتائجه ان سلسلة سعر الصرف كانت مستقرة في المستوى اما معدل التضخم، نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم فكانت ساكنة في عند الفرق الأول. وهو ما مكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، والقيام باختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود من اجل الكشف عن وجود باختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود من اجل الكشف عن وجود ماينته نتائج تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الحدود (ARDL-ECM)، ماينته نتائج تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الحدود النموذج وفي الاخير تطرقنا الى اختبارات التشخيص والتي اظهرت خلو النموذج المدوس من المشاكل القياسية .

# كلمات مفتاحية: معدل اعادة الخصم،معدل الاحتياطي القانوني، معدل التضخم، ،سعر الصرف، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. Abstract

Through this Research paper. We did an econometric study by estimating an econometric model that includes four variables: three independent variables: the exchange rate. Legal reserve rate and the rediscount rate and the dependent variable: inflation rate which is measured by Consumption Price Index during the period time (1990-2014), where We have been doing stationarity tests: By Augmented Dickey Fuller test. And that the results showed that: a series of exchange rate was stationary at the level of either the rate of inflation. Legal reserve rate and the rediscount rate were stationary at the first difference. That's what Enabled us to use the autoregressive distributed lag model, where The study adopted on the study cointegration test using the bound testing

مسأرف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية بالعلوم الاقتصادية علمية محكمة علمية محكمة علمية محكمة علمية العلوم الاقتصادية علمية محكمة علمية محكمة العلوم الاقتصادية علمية محكمة العلوم الاقتصادية - 10 (2015 - 19 (طود محكمة علمية محكمة علمية محكمة العلوم الاقتصادية العلوم العلوم الاقتصادية العلوم الاقتصادية العلوم الاقتصادية العلوم الاقتصادية العلوم العلوم

<sup>1</sup> استاذ مساعد"أ"، تخصص: اقتصاد واحصاء تطبيقي، جامعة آكلي محند اولحاج ، البويرة.

approach. Between variables for the study. In order to detect the presence of long-term equilibrium relationship between inflation and the rest of the elements of the monetary activity. It has been shown by The empirical results revealed for applying the Error correction model of the autoregressive distributed lag model (ARDL-ECM). Finally, we did diagnostic tests which showed the absence of the econometric problems.

**keywords:** the rediscount rate: Legal reserve rate: the exchange rate: the inflation rate: the autoregressive distributed lag model.

#### مقدمة

تؤكد الكثير من الدراسات الاقتصادية على الآثار المهمة للسباسة النقدية في النشاط الاقتصادي حيث يعتقد العديد من الباحثين الاقتصاديين من خلال تطور الفكر الخاص بالسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بوجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي اما كينز فيرى تأثير السياسة النقدية يمارس عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، حبث ان منهجية السياسة النقدية تستخدم الادوات التي ترتبط بالأهداف التي تسعي إلى تحقيقها ومن ضمنها ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها، ورغم دور السياسة النقدية الهادفة إلى المحافظة على التضخم المنخفض في الحيلولة دون زيادة التضخم حبث يكون ضرورياً أن نتساءل حول ما إذا كان لابد على السباسة النقدية ان تكتفى بالوسائل التقليدية لديها كمعدل اعادة الخصم والاحتياطي القانوني ام بضرورة ادراج بعض القنوات لإيصال فعاليتها للهدف المنشود كقناة سعر الصرف خاصة لما تتميز به هذه القناة من فعالية من حيث المنشأ والخصائص في استهداف التضخم حيث ان هذا الاخير قد يتسق مع نتائج التدخل في سوق الصرف في حالة رفع قيمة العملة، لكن الأخيرة تتناقض مع اهداف اقتصادية غاية في الاهمية ومنها متطلبات النمو والتشغيل، وقد تضعف مقوّمات استدامة السيطرة على التضخم في الامد الطويل، خاصة وان تم اعتباره كهدف رئيسي للسلطة النقدية، وذلك أنَّ انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على استقرار الاسعار وتخفيض التضخم بواسطة سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي تـرتبط بهـا من جهة، والحفاظ معدلات دنيا للتضخم من جهة اخرى.

انطلاقا مما تم ذكره قمنا بتقسيم هذا البحث الى عدة محاور هي كالأتي: المحور الاول: التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة